

دور النخبة السياسية التونسية في مرحلة التحول الديمقراطي بعد الثورة
The role of the Tunisian political elite in the period of democratic
transformation after the revolution

سليم شيخاوي

خالد عمارة *

جامعة الجزائر 03

جامعة الجزائر 03

Chikhaoui.salim@univ-alger3.dz

amara.khaled@univ-alger3.dz



- تاريخ النشر: 2023/06/05

- تاريخ القبول: 2023/05/31

- تاريخ الإرسال: 2023/04/09

ملخص:

تتناول الدراسة الأدوار التي لعبتها النخبة السياسية التونسية بجميع أطيافها ومكوناتها في مرحلة التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس، خاصة في المرحلة الانتقالية التي جاءت بعد إسقاط النظام السابق نتيجة للثورة والانتفاضة الشعبية أواخر 2010 وهروب الرئيس بن علي، وإبراز أهم التأثيرات الكبيرة والفعالة التي قامت بها في عملية التغيير السياسي من خلال المواقف والمحطات التي بادرت بها قصد إنجاح التجربة الديمقراطية ومعرفة أيضا أهم مساهماتها في فتح قنوات الحوار ومحاولاتها للتوصل إلى حلول وسطى تهم جميع الأطراف والفواعل داخل تونس، رغم كثرة الأزمات التي كادت أن تعصف بالعملية السياسية لمرحلة التحول الديمقراطي إلى جانب استعمالها للخبرة المكتسبة خلال مسارها التاريخي، والتي ساعدتها في تسيير الأوضاع ونبذ الاختلافات ومحاوله الخروج بأكبر عددا من الايجابيات.

الكلمات المفتاحية: تونس، الثورة، النخبة السياسية، المرحلة الانتقالية، التحول الديمقراطي.

ABSTRACT:

The study deals with the roles played by the Tunisian political elite in all its spectrum and components in the stage of democratic transformation that Tunisia witnessed, especially in the transitional phase that came after the overthrow of the previous regime as a result of the revolution and the popular uprising in late 2010 and the flight of President Ben Ali, and highlighting the most important and effective influences it has made in the process of change The politician through the positions and stations that she initiated in order to make the democratic experiment successful and also know its most important contributions to opening channels of dialogue and its attempts to reach compromises that concern all parties and actors inside Tunisia, despite the many crises that almost Stormed the political process of

* - المؤلف المرسل:

democratic transition as well as their use of the experience gained during the historic track, which helped in the conduct of the situation and discard differences and try out the largest number of pros.

key words: Tunisia, the revolution, the political elite, the transitional phase, the democratic transition.

مقدمة:

لقد شهدت المنطقة العربية مجموعة من التحولات السياسية، نتيجة للانتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض دول المنطقة، بدءا بالانتفاضة الشعبية في تونس أواخر 2010 والتي عرفت بثورة الياسمين والتي كانت ابرز مطالبها الحرية والعدالة والكرامة وتوفير المعيشة الكريمة، وقد فاجأت هذه الثورة الفاعلين وبرز المتابعين للشأن التونسي وحتى العالم بأسره، فلم يكن احد يتوقع أن يؤدي حرق شاب لجسده احتجاجا على التهميش من قبل السلطات إلى حدوث حراك شعبي اسقط بعد ذلك نظاما استمر لأكثر من عشرون سنة.

وما يميز الحراك التونسي انه كان من دون قيادة مسيرة وموجهة لمساره حتى أن النخبة السياسية التونسية بمختلف أطرافها تفاجت بالحدث، بل وتجاوزها إلا أنها حاولت اللحاق بركبه ولو متأخرة فعملية التحول الديمقراطي أو التغيير السياسي لا يمكنها أن تتم في غياب النخبة السياسية، ولقد لعبت الثورة التونسية دورا كبيرا وفعالا في انتشار ما عرف بالربيع العربي، وأصبحت تونس بمثابة النموذج المحتذى به، خاصة في ظل الأحداث التي شهدتها والأزمات المتعددة التي تجاوزتها والتي كادت أن تعصف بعملية التحول الديمقراطي وقد ساهمت في ذلك مجموعة من الفواعل ولعل من أبرزها النخبة السياسية التونسية.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير النخبة السياسية التونسية في عملية التحول الديمقراطي التي

شهدتها تونس؟

فرضية الدراسة:

سوف نركز من خلال هذه الدراسة على الفرضية التي مفادها أن النخبة السياسية التونسية ساهمت بشكل كبير في مرحلة التغيير والتحول الديمقراطي من خلال الأدوار التي لعبتها في التأثير على المعطيات والأحداث خلال مسار العملية، إلى جانب استعمال خبرتها خلال مسارها التاريخي في تسيير الأوضاع ونبذ الخلافات مابين أطرافها قصد الخروج بايجابيات أكثر من السلبيات، وبذلك المساهمة في إنجاح عملية التحول الديمقراطي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة الجانب المفاهيمي للدراسة من خلال التطرق لمفهوم النخبة السياسية والتحول الديمقراطي، إلى جانب هذا الوقوف على أهم الأدوار التي لعبتها النخبة السياسية التونسية خلال مسار عملية التحول الديمقراطي واهم المراحل التي ساهمت فيها.

منهجية الدراسة:

بحيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة كونه يتميز بالتحليل الدقيق والشامل في دراسة أي ظاهرة، وبحث دراستنا تم التركيز فيه على الحالة التونسية من خلال الأدوار والتأثيرات التي لعبتها النخبة السياسية التونسية خلال عملية التحول الديمقراطي خاصة بعد الثورة والتي أصبحت نموذجا يحتذى به في ظل نجاحها، إلى جانب ذلك اعتمدنا على المنهج التاريخي والوصفي لذكر أهم الأحداث ووصفها.

وعليه للإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا خطتنا إلى مبحثين فالمبحث الأول بعنوان مفهوم النخبة ويندرج تحت هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول تعريف النخبة والمطلب الثاني أنواع النخبة، أما المبحث الثاني فهو بعنوان مفهوم التحول الديمقراطي ومطلبين، المطلب الأول تعريف التحول الديمقراطي والمطلب الثاني أهم عوامل التحول الديمقراطي، أما فيما يخص المبحث الثالث فبعنوان تأثير النخبة السياسية التونسية في التغيير السياسي بعد الثورة، ويندرج تحت هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول أهم مميزات نجاح الثورة التونسية والمطلب الثاني دور النخبة السياسية التونسية في المرحلة الانتقالية.

المبحث الأول: مفهوم النخبة.

تعد ظاهرة النخبة من الظواهر التي ارتبطت بالمجتمعات عبر العصور، بجميع أشكالها وأنظمتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتي تميزت بمجموعة من الخصائص والصفات عن باقي طبقات المجتمع أو بالأحرى أفرادها، وأصبحت دراسة هذا المفهوم تشكل أهمية بارزة نظرا لدورها وإسهامها داخل المجتمع.

المطلب الأول: تعريف النخبة.

وسوف نتطرق في هذا الجانب إلى التأصيل اللغوي والاصطلاحي لها. فالنخبة لغة مفرد لكلمة نخب، وهي أفضل ما يختار من الشيء { نخبة القوم } أو { نخبة الشيء }، وأفضل ما يكون، صفوة، خبرة، وهم عدد من أفراد فئة أو جماعة يمتازون على أقرانهم ويحوزون الأفضلية في مجال معين.¹

وتدل كلمة الصفوة في اللغة العربية على معنى الخلاصة، فيقال صفوة الشيء خلاصته وخياره ويقال اصطفاه أي اختاره، والصفوة من الماء ونحوه يعني القليل وكذا انتخب الشيء أي اختاره، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم خيارهم، كما يشير المصطلح Elite في اللغة الإنجليزية إلى جماعة أو جزء منها اختير أو نظر إليه على أنه الأفضل والأكثر نفوذاً وقدرة.

كما يشير معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى أن الصفوة والتي يطلق عليها أحيانا القوم أو الأعيان، بأنها أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجما، وان الانتساب إلى الصفوة يتم اكتسابه بالوراثة في بعض المجتمعات

¹ لويس معلوف، المخذ في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، ص 1390.

بحيث أن الأفراد المنحدرين من أسلاف تنتسب إلى بعض الطوائف أو بعض أصحاب الامتيازات ويتمتعون بنفس المركز بمقتضى حق الميلاد.¹

وتدل كلمة نخبة في التعريف الاصطلاحي على الشيء الأفضل الذي يستحق أن يقع عليه الاختيار والأفضلية وتدل كذلك على الفئات الأكثر ثقافة في المجتمع، والأكثر قدرة على إدارة هذا المجتمع وخدمته.²

وخضع مفهوم النخبة منذ ظهوره لاعتبارات إيديولوجية وفكرية متعددة وكذا متباينة، ويرجع ذلك في أساسه إلى الظروف التي أحاطت به عند نشوئه وإلى المنطلقات التي ينطلق منها المفكرون والباحثون، حيث باستطاعة أي متتبع للفكر الاجتماعي والسياسي منذ ظهوره أن يجد معاني كثيرة واستخدامات عديدة لمفهوم النخبة، ابتداء من أفلاطون وأرسطو ومرورا بكارل ماكس وفلفريد إلى جانب باريتو وجايتانو موسكا وكذا روبرت ميشلز وروبرت داهل، بحيث نجد هؤلاء العلماء يستخدمون مفاهيم مختلفة للتعبير عن وجود جماعة أو جماعات تتحكم في القرارات الأساسية وممارسة السلطات على نطاق واسع كالطبقة الحاكمة والنخبة السياسية وكذا القلة المسيطرة، وعلى الرغم من وجود اختلاف ملحوظ بين المعاني التي تشير إليها هذه المفاهيم، إلا أن القضية المشتركة هي وجود قلة مسيطرة تتحكم في القرارات السياسية والاقتصادية وغالبية خاضعة لهذه القرارات وذلك برغم الأساليب الديمقراطية الهادفة إلى التعبير عن الإرادات الجماعية.³

وتعد مساهمة ابن خلدون في دراسته للنخبة من أهم الدراسات في الفكر العربي والإسلامي حيث مثلت مقدمته إطارا معرفيا شاملا، دون إنكار مساهمات غيره من المفكرين في التراث العربي والإسلامي، حيث ذهب ابن خلدون في مؤلفه الشهير المقدمة إلى تقسيم المجتمع العربي في عصره إلى طبقتين رئيسيتين طبقة خاصة تتكون من الأعيان والموظفين والعلماء، وطبقة عامة تشكل من الفلاحين والصناع والتجار علاوة على القبائل وأهل البادية، وتمثلت النخبة في هذا التقسيم في الطبقة الخاصة.⁴

المطلب الثاني: أنواع النخبة.

لقد أثار العديد من المفكرين نقطة تتعلق بوجود مجموعة من النخب داخل المجتمعات وليس نخبة واحدة، وقد ظهر مفهوم النخب المتعددة بشكل جلي في دراسة سوزان كلير SuzanClear المنشورة عام 1963 والتي افترضت فيها وجود نخب إستراتيجية في ميادين الحياة المختلفة في السياسة والاقتصاد والثقافة وكذا المجتمع المدني، ولكل واحدة من هذه النخب وظيفة في ميدان وجودها بحيث أصبح بالمقدور الحديث عن نخب ثقافية وكذا اجتماعية تعمل في نطاق المجتمع المدني دون أن تصل بالضرورة إلى سدة الحكم.⁵

¹ محمد حامد مهمور، علم الاجتماع السياسي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 182.

² سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1980، ص 242.

³ إسماعيل علي سعد، نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1978، ص 109.

⁴ محمد عابد الجابري، العصبية والدولة معالم خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 211.

⁵ أحمد زايد والزيير عروس، النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص 36.

وفي واقع الأمر فإن كل المجتمعات تشهد أنواعا كثيرة للنخب غير أن العامل الحاسم الذي يجعل نخب معينة تتولى مقاليد الأمور في وقت معين هو مدى امتلاكها لعوامل القوة والتأثير، وقدرتها على استخدامها بالشكل الملائم وفي التوقيت المناسب ويمكن إبراز أهم أنواع النخب فيما يلي:

1- النخبة السياسية:

وينظر إلى النخبة السياسية عادة بدلالة الفئة الحاكمة ويرتبط وجودها في آلية عمل النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع أو بشكل آخر علاقة القوة بين الحاكم والمحكومين.¹

والنخب السياسية بشكل عام هي المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية، تمكنها من تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع، وتأخذ أشكالا متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة. وبذلك فالنخبة السياسية هي تلك المجموعة التي تصنع وتشكل السياسة التي تؤمن بها الجماهير لمواجهة المشكلات العامة وتحقيق الأهداف المتمثلة في حلها، وبذلك تكون النخبة السياسية هي النخبة القائدة والمخططة لحركة المجتمع ومؤسساته الرئيسية وهي الدولة بكل هيكلها.²

2- النخبة المثقفة:

بحيث أن المثقفون يمثلون في كافة المجتمعات تلك الجماعات القادرة على ابتكار ونقد ونقل الأفكار، وغالبا ما تضم هذه الفئة العلماء، المفكرين، المؤلفين، الفلاسفة، الفنانين وكذا المعلقين السياسيين والجدير بالذكر أن هناك صعوبات عديدة تواجه دراسة النخبة المثقفة، ولعل من أهمها حدود النخبة إذ غالبا ما تختلط بما يعرف اصطلاحا بالانتلجنسيا *Intelligentsai* والتي هي عبارة عن جماعة اجتماعية مهمتها الخاصة تقديم تفسير للعالم تقدمه للمجتمع مع التزام الحياد وعدم الانتماء اجتماعيا، إذ هي ليس مطروحا عليها أن تتبنى أو ترفض بل عليها أساسا أن تقيم وتكشف الاختبارات، وتفهم وجهات النظر وتفسرها، وهناك تفسيران للدور الذي يقوم به المثقفون فالأول هو أن للنخبة المثقفة القدرة على توزيع ولائهم بين النخب المختلفة، ومن ثم يدافعون عن المصالح العامة في المجتمع، أما الدور الثاني فيتمثل في أن النخبة المثقفة تجعل من نفسها طبقة اجتماعية عليا بحيث ترفع من نفسها فوق الطبقات الأخرى، وبالتالي تتجه شيئا فشيئا نحو تكوين مصلحة خاصة بها.³

3- النخبة البيروقراطية:

وتعني البيروقراطية التنظيم الرسمي للسلطة الإدارية، وكذا تقسيم العمل الإداري وظيفيا بين مستويات مختلفة والأوامر التي تصدر لتنظيم العمل الإداري، وتتألف جماعة البيروقراطيين من كبار موظفي الحكومة والتي تبدو لكثير من

¹ إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 114.

² محمد شطب عيدان المجمع، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العراق، المجلد 01، العدد 04، 2009، ص 135.

³ علي محمد علي، أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الجزء الثالث، 2009، ص 98-99.

الملاحظين على أنها صفة تزداد قوتها في المجتمعات الحديثة، وتكمن أهمية البيروقراطية في كونها تحتكر مخرجات النظام السياسي من حيث تنفيذ القوانين والسياسات والقرارات فهي تعمل دورا محوريا في عملية الاتصال السياسي، لذلك تتمكن البيروقراطية بسهولة بالغة من الحصول على وضع مسيطر من خلال تنظيمها للاتصال وكفاية ما لديها من تسلسل هرمي في التنفيذ إذا لم توجد هيئة أخرى تحقق معها التوازن، فالسياسي المثالي كما يرى فيبر Weber هو رجل المبدأ أو الحركة أما الموظف المثالي فهو الرجل المعد لينفذ بوعي وكفاءة ما يقرره رؤسائه السياسيون بغض النظر عن معتقداته الخاصة، وفي حالة عدم وجود القيادة السياسية يتجه الموظفون إلى توجيه الأمور وتصبح بذلك نخبة حاكمة واقعيا.

4- النخبة التكنوقراطية:

وتندرج النخبة التكنوقراطية في إطار بناء شرعي أو بيروقراطي، حيث تقوم على أن تعيينها أو انتخابها يتم بمقتضى القوانين المعمول بها والمتعارف عليها، وتمتلك كفاءة عالية تتأسس عن طريق أدائها وعن طريق لجان التحكيم وكذلك حسب المستوى التعليمي الذي وصل إليه أفرادها والأقدمية والخبرة التي تمتلكها، ويطلق على كل هؤلاء اسم الموظفون السامون أي كبار الإداريين، فهي إذن نخبة ذات سلطة تأثير وتحتل مركز القيادة في الوظائف ذات الطابع الخاص بأعمال المكاتب في الحكومات والمؤسسات.¹

5- النخبة العسكرية:

فقد حظيت النخبة العسكرية تاريخيا بالاهتمام نظرا للدور الذي لعبه العسكريون في تشكيل تاريخ المجتمعات، وكذلك في توجيه الحياة السياسية ومن الأمثلة على هذه الدراسات دراسة جوردن كراج G.graig عن الجوانب السياسية للجيش النمساوي، وقد تتبع في هذه الدراسة أثر الجيش على السلطة الخارجية لكل من النمسا وألمانيا من القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين، حيث أثبت في دراسته هذه دور الجيش في إنشاء الدولة، وقد كشفت هذه الدراسة عن عوامل مهمة بالنسبة للدراسات النخبوية مثل الأصول الطبقية للصفوة العسكرية وعملية التنشئة الاجتماعية وطبيعة القيم السائدة بين أعضاء هذه الصفوة، واثرت هذه العوامل في إيجاد جماعة قيادية قوية و متماسكة واهم من ذلك كله أنها كشفت عن نقطة مهمة غالبا ما أهملتها دراسات الصفوة، وهي تحول القوة الكامنة إلى قوة فعلية واثرت ذلك في رسم السياسة والسلوك السياسي. كما اهتم توم بوتومور بالدور الذي تحتله النخبة العسكرية في المجتمعات النامية، وكيف أن تأثيرها قد يفوق تأثير المثقفين ورأى بأنها هي من تتولى عادة مقاليد الحكم في المجتمعات النامية.²

¹ محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 74.

² هشام محمد الاقداحي، سيكولوجية النخبة العليا والزعامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 111.

المبحث الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي.

لقد أصبح مفهوم التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم شيوعاً في الوقت الراهن، سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي وتستخدم عادة مفاهيم الديمقراطية والانتقال الديمقراطي كترادفات، وهناك شبه إجماع لدى الأكاديميين على معنى شامل وعمام للتحول الديمقراطي وهو مستمد من التعريف البسيط والواضح والعميق للأستاذ هنتنغتون وهو التحول من نظم سياسية تسلطية إلى نظم سياسية ديمقراطية.¹

المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي.

التحول الديمقراطي هو عبارة عن عملية معقدة تتميز بتعدد مساراتها والاختلاف في نتائجها وما يلعب دوراً كبيراً في ذلك هو مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلد المعني، وكذا الظروف الإقليمية والدولية في لحظة التحول هذه وهي تجربة غير قابلة للاستيراد لدولة أخرى، كم أنها تستغرق وقتاً فهي تشمل إسقاط النظام غير الديمقراطي وإقامة بديل ديمقراطي وتدعيم أسس البنية الديمقراطية.²

ويتم الوصول إلى ذلك إما عن طريق ثورة تؤدي إلى قطيعة مع النظام السابق أو عن طريق التغيير التفاوضي من قبل عناصر النظام أو من البيئة الخارجية له، وهو عملية تساهم فيها حسب جوزيف ريتشارد في كتابه الديمقراطية في إفريقيا بعد 1989 ثلاثة أطراف هي النظام الحاكم، المعارضة، والعوامل الخارجية.³

وقد جاء التحول الديمقراطي في كثير من الدول العربية استجابة للتحولات الكبيرة التي عرفها العالم منذ أواخر الثمانينات، وبخاصة منذ انتصار القيم الفردية الليبرالية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى التأثير على البيئة الداخلية التي كثيراً ما تفاعلت مع المتغيرات الهادفة إلى تحقيق هامش من الحرية.⁴

كما يعتقد المفكر برهان غليون أن عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي بطيئة ومتعثرة، ويمكن التراجع عنها أحياناً لأسباب متعددة أبرزها عقدة الأمن، فالدول العربية تعيش شعوراً عميقاً ودائماً بالهشاشة وانعدام الأمن، الأمر الذي يجعلها أكثر ميلاً للتشدد والانغلاق والاستبداد بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار وعليه فلا بد من بناء الدولة وترسيخها كخطوة أولى لتهيئة الطريق نحو التحرك الديمقراطي.⁵

¹ إبراهيم توفيق حسنين، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات معهد الدوحة، 2011/10/27، تاريخ الاطلاع 2019/09/20، رابط الموقع <http://studies.aljazeera.net>، ص 01.

² صامويل هينغتون، ترجمة عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في القرن العشرين، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993، ص 98.

³ محمد بوزيدي، التغيير السياسي ملاحظات حول مقترحات التحليل الانجلوساكسوني، المجلة المغربية للقانون والاقتصاد، العدد 17، ص 15.

⁴ عمر فرحاتي، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة بسكرة، الجزائر، العدد 29، ص 138.

⁵ راضية بوزيان، السيادة الشعبية والتحول الديمقراطي في العالم العربي بين القوانين والممارسة الفعلية الجزائر نموذجاً، 2012، تاريخ الاطلاع 2019/09/22، رابط الموقع <http://arabs-for-democracy.com>، ص 03.

وكذا وجود إهمال لدور مفترض من قبل النخب التي قد يكون باستطاعتها تقديم الإضافة في بعض أشكال الدول فالمفاوضات والمساومات بين النخب السياسية التي تتخلل المرحلة الانتقالية عند انهيار النظام السابق، ينبغي أن تكون ضمن معادلة محلية وفي مدى زمني محدد، وما تنتهي إليه تلك النخب من توافقات وتعاقبات وقرارات هو العنصر الحاسم في رسم ملامح النظام الجديد.¹

المطلب الثاني: أهم عوامل التحول الديمقراطي.

لقد تمت موجات التحول الديمقراطي في ظل تداخل وتشابك بين عدة عوامل اعتبرت من أهم الأسباب وراء حدوث التحول الديمقراطي، ولقد اهتم الكثير من الباحثين والسياسيين بمحاولة بلورة هذه العوامل وتقسيمها ولعل أبرزها ما يلي:

- **انهيار شرعية النظام التسلطي:** يعتبر فقدان أي نظام سياسي لآليات التسيير الفعالة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تنقص من أداء وظائفه تهديدا لشرعيته وبقائه، وتختلف مشاكل الشرعية حسب طبيعة كل نظام، إلا أن العامل المشترك للنظم الديمقراطية هو أن أداءها الجيد هو الذي يعبر عن شرعيتها، أما في النظم السلطوية فليس هناك فرقا بين شرعية النظام والحاكم وبذلك فإن ضعف أداء النظام يعني سقوط الحاكم ونظامه.²

- **دور القيادة والنخبة السياسية:** تعتبر القيادة السياسية من أبرز العوامل التي قد تبادر إلى اتخاذ قرار التحول الديمقراطي من عدمه، إضافة إلى نجاحه من فشله وذلك نتيجة لتعرضها لمجموعة من الضغوطات سواء داخلية أو خارجية تجبرها على توسيع نطاق المشاركة السياسية ومحاولة توزيع الموارد الاقتصادية، وكذا توسيع عملية صنع القرار لمواجهة المعارضين والمنتفضين عليها.³

- **دور العامل الاقتصادي:** يعتبر العامل الاقتصادي من أبرز وأهم العوامل المحركة لعملية التحول الديمقراطي، نظرا لتأثيره الشديد إما من الناحية الإيجابية أو السلبية على الديمقراطية، فالارتباط بين السياسة والاقتصاد أصبح يشكل ترابطا وتداخلا كبيرا إذ يرى البعض من المفكرين أن الاقتصاد أصبح هو المحدد لشكل المؤسسات السياسية خاصة من حيث الهيكل الوظيفي، كما أن تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول قد يولد مجموعة من الانتفاضات والمظاهرات المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل النظام السياسي مطالبا بإيجاد مجموعة من الإصلاحات قصد مجابهة هذه الأوضاع التي قد تصل إلى عدم الاستقرار السياسي والمطالبة بعملية التحول الديمقراطي.⁴

¹ عز الدين عبد المولى، الإعلام في ثورة الشعب في تونس الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2012، ص 202.

² مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988/2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2010/2009، ص 32.

³ نسرين نموشي، التحول الديمقراطي مقارنة مفهومية ونظرية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 61.

⁴ شريف حسن البوشي، الانتقال الديمقراطي العوامل والمراحل والأشكال، المعهد المصري للدراسات، مصر، 2019، ص 02.

- **دور المجتمع المدني:** لقد أكدت معظم الدراسات على الدور المهم الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، خاصة في ظل وجود علاقة تداخل وترابط ما بين المجتمع والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية في أهم معانيها تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الاجتماعية المشكلة له.¹

كما أن كل المجتمعات تحتوي على الكثير من الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تسعى للوصول إلى الديمقراطية بالعمل إما على المستوى المحلي وحتى على المستوى الدولي، وهي تعتبر كحلقة وصل بين الأفراد والمؤسسات الحكومية قصد توفير فرصا لممارسة الأفراد لحقوقهم ومسؤولياتهم، ومحاولة تأثيرهم في صنع السياسات العامة والقرارات السياسية من خلال إيجاد الوسائل والسبل للمشاركة الفعلية في عمل مؤسسات الدولة، ويرى الكثير من المفكرين أن فرص تغيير النظام التسلسلي تتضاعف كلما كان هنالك مجتمع مدني قوي ومتناسك.²

- **دور العامل الخارجي:** يتضمن العامل الخارجي مختلف العناصر الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإيديولوجية المشكلة للبيئة الخارجية للنظام السياسي، وتلعب القوى الكبرى دورا داعما في التحول الديمقراطي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال عدد من الأساليب الدبلوماسية والمالية على غرار توظيف آلية المشروطة السياسية، وكذا ضغوطات المؤسسات المالية والنقدية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير اللذين يفرضان التوجه نحو التحول الديمقراطي على الدول المقترضة، ويلعبان دور في التعجيل بالتحول الديمقراطي، كما أن انتشار نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع ويدفع إلى إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى.³

المبحث الثالث: تأثير النخبة السياسية التونسية في التغيير السياسي بعد الثورة.

لقد أصبحت تونس بثورة شعبها نموذجا للعالم العربي كونها أسقطت نموذج الدولة التسلطية السائدة عربيا، فقد أدت حالة الاستبداد والانغلاق السياسي الذي شهدته تونس على مدار عقود من حكم بن علي إلى تضافر جملة من العوامل التي أدت إلى تآكل نظامه وتنامي السخط الشعبي، وفي 17 ديسمبر 2010 جاءت الشرارة التي أشعلت الثورة والتي لم تخطط لها لا نخب سياسية أو ثقافية ولا قيادات حزبية أو نقابية.

المطلب الأول: أهم مميزات نجاح الثورة التونسية.

على الرغم من أوجه الشبه الكثيرة بين مختلف ثورات الربيع العربي، إلا أن لكل ثورة من هذه الثورات مجموعة من المميزات والمزايا وذلك من منطلق أن لكل منها سياقها وظروفها الخاصة، وقد كان للثورة التونسية جملة من هذه المميزات التي ساهمت في نجاحها وإسقاطها للنظام السابق ولعل أهمها ما يلي:

¹ نسرين نموشي، مرجع سابق، ص 63.

² محمد المقداد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومركزات، مجلة المنارة، الأردن، العدد 2007، ص 100.

³ نسرين نموشي، مرجع سابق، ص ص، 65، 64.

1- جماهيرية الثورة:

فقد شاركت في الثورة كل شرائح المجتمع ولم تتخذ علامة أو إشارة رمزية تميل إلى انتماء اجتماعي معين، ومن الناحية السوسولوجية تعني هذه الظاهرة أن اغلب فئات المجتمع أصابها الضرر من السياسة العامة المتبعة وعلى جميع المستويات السياسية ككبت الحريات السياسية والفكرية، والاقتصادية كتردي القدرات الشرائية والبطالة، وكذا الاجتماعية كالتهميش والشعور بالاهانة والحرمان.¹

2- الطابع السلمي:

فقد تميزت الثورة التونسية منذ انطلاق شعلتها الأولى في سيدي بوزيد بالطابع السلمي والحضاري سواء على مستوى الشعارات والأساليب وأيضا فيما يخص العلاقة بالملكات العامة والخاصة والتي ظلت خارج أي استهداف، وذلك بعكس كل التوقعات إذ أبدى الشباب مسؤولية عالية اتجاه المال العام وكان حرصهم على حماية المؤسسات العامة ملحوظا، كما قاموا بإنشاء اللجان الأمنية لحماية الأحياء والملكات ولعل الانجاز الأكبر لهذا الطابع السلمي هو رفض الجيش التدخل المباشر والتصدي للمتظاهرين وانحيازه الكامل للثورة.²

3- الفجائية والعفوية:

فقد مثلت الثورة التونسية حدث فجائي تقاطعت عناصر مختلفة في لحظة تاريخية لصنعه وميلاده، إلا أنها لم تأتي من فراغ وليست حدث جبري حصل خارج الإيرادات فهي تتويج لتراكم نضالي ساهمت فيه أجيال مختلفة وأيضا جاءت تعبيراً عن انتقام لسياسة استبدادية منهجة، كما اتسمت الثورة التونسية بالعفوية والتلقائية من خلال نجاح المتظاهرين في تنظيم احتجاجات ومسيرات واعتصامات سلمية وحضارية، ولم تكن تحركها أي أجندة بخلاف إسقاط النظام الحاكم والملاحظ أن اغلب من خرجوا في هذه الثورة هم من الشباب غير المنتمي إلى التيارات السياسية وعدم وجود قيادة معينة للثورة، وإنما لعبت وسائل التواصل الالكترونية الحديثة ومدى إتقان الشباب لاستخدامها دوراً في تحريك الثورة وتنظيمها.³

المطلب الثاني: دور النخبة السياسية التونسية في المرحل الانتقالية.

بعدما أن نجحت الاحتجاجات الشعبية في إسقاط النظام التونسي السابق وإرغام زين العابدين بن علي على الهروب، ألت الأمور إلى النخبة السياسية فيما يتعلق بترتيبات المرحلة الانتقالية وهي المرحلة التي تعتبر اخطر مرحلة في

¹ الأحمر المولودي، الانتخابات التونسية خفايا فشل القوى الحداثية ومشاكل حزب النهضة الإسلامي دراسة حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2011، ص 127.

² عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، لبنان، 2012، ص 50.

³ مباركة سليمان، التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 110.

عملية التغيير نحو الديمقراطية، نظرا لإمكانية أن تتعرض إلى انتكاسات تمنع حدوث تغيير حقيقي ولذلك فهذه المرحلة تستوجب صياغة استراتيجيات وأساليب وقواعد من أجل تحقيق تغيير حقيقي نحو الديمقراطية، وتعتبر إستراتيجية البعد المؤسسي والدستوري احد أهم الاستراتيجيات التي يؤكد عليها الباحثون في هذا الإطار، حيث اعتبروا أن البعد المؤسسي هو الإستراتيجية الأساسية والهامة في نجاح عملية التحول الديمقراطي نظرا لما للهيكل المؤسسية من أهمية خاصة في إرساء دعائم هذه التغييرات، ذلك أن تأسيس عدد من المؤسسات السياسية التي تمكن الأفراد من المشاركة في السلطة على نحو ديمقراطي يساهم بشكل كبير في إرساء دعائم الديمقراطية، وكذلك أشارت بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية إلى أهمية النخبة السياسية في صياغة استراتيجيات الإصلاح السياسي وإدراك البدائل المتاحة وتقديم خيارات عقلانية للبدائل المؤسسية والسياسية.¹

ولقد نجحت النخبة السياسية في تونس في تأمين انتقال سلس ودستوري للسلطة، وبناء مؤسسات انتقالية تمثل أبرزها في المجلس الوطني التأسيسي الذي أوكلت إليه مهمة صياغة الدستور الجديد للبلاد، وذلك بعد مجموعة من الأحداث التي كادت تعرقل المسار الانتقالي، وقد تميز الدور الذي لعبته النخبة السياسية من خلال نقطتين أساسيتين:

1- دور النخبة السياسية التونسية في الحراك المجتمعي:

فقد كانت بداية الاحتجاجات في تونس بشكل عفوي غير أنها لم تستمر كذلك حيث أنظمت إليها الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الحقوقية وكذا نشطاء سياسيون وحتى ذلك لم تكن للاحتجاجات قيادة سياسية معروفة، نظرا لتشتت المعارضة السياسية التي كان أغلبها من خارج التراب التونسي، فيما تم التحكم فيما تبقى منها سواء كانت أشخاص أم أحزاب خلال فترة حكم بن علي وعليه تم حصر النخبة السياسية في هذه الفترة على الأحزاب السياسية، كونها مثلت الفاعل السياسي البارز بحيث استثمرت أغلب الأحزاب السياسية التونسية الاحتجاجات للمطالبة بالتغيير والعمل على تحقيقه وهذا في الحقيقة هو دورها الأساسي، فبالرغم من عفوية الاحتجاجات إلا انه لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية في انتشارها وتأجيحها، حيث أن الأحزاب السياسية في تونس هي مكونات عريقة ساهمت بقدر أو بأخر في إنجاح الاحتجاجات خاصة من خلال القواعد والكوادر المنتمية لها والتي كانت نظالاتها المتراكمة احد أسباب الحراك المجتمعي.²

ويمكن رصد مدى مساهمة الأحزاب السياسية في الحراك التونسي من خلال التمييز بين اتجاهين رئيسيين داخل الأحزاب السياسية حول الموقف من الحراك ومجرياته، حيث يتمثل الاتجاه الأول فيما يمكن وصفه بالجدري أو الثوري

¹ عبد العظيم محمود حنفي، استراتيجيات الانتقال الديمقراطي، معهد الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/10/27، تاريخ الاطلاع 2019/09/20، رابط الموقع www.dohainstitute.org، ص 02.

² فتحي معيني، دور النخبة التونسية في التغيير السياسي 2011/2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018.

والذي كان يدعو أنصارها إلى القطع مع النظام السابق ويمثله حزبا المؤتمر من اجل الجمهورية وحزب العمال الشيوعي التونسي، أما الاتجاه الثاني فيغلب عليه وصفه بالإصلاحي وكان ممثلا في حزبي الديمقراطي التقدمي وحركة التجديد واللذين انخرطا فيما بعد في الحكومة المؤقتة بوزيرين اثنين بعد الحراك، وقد كانت لهم مجموعة من المواقف حول الأحداث التي شهدتها فترة الحراك الثوري.

ولا يمكن في هذا الإطار إغفال دور حركة النهضة في الحراك المجتمعي وذلك نظرا للدور الكبير الذي قامت به الحركة في المرحلة الانتقالية، بعد حصولها على الاعتماد من قبل وزارة الداخلية وكذا حيازتها على الأغلبية بعد ذلك في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، فبالرغم من أن النظام التونسي السابق لم يكن يعترف بها كحزب سياسي إلا أن وزنها وحضورها السياسي والشعبي أكد أهميتها في المشهد السياسي التونسي.¹

2- دور النخبة السياسية التونسية في إنشاء المؤسسات المؤسمة للسلطة السياسية:

إن غياب قيادات حقيقية لتبني مشروع سياسي يحمل المطالب التي رفعها المحتجون اثر في عملية تأسيس السلطة وهي العملية التي يقصد بها إقامة مؤسسات سياسية تسيطر السلطة السياسية، وتبين شكل نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة، حيث كان من نتائج مغادرة الرئيس التونسي السابق للتراب التونسي يوم 14 جانفي 2011 انتقال السلطة عن طريق المؤسسات الدستورية استنادا إلى أحكام دستور 1959، وكان للنخبة السياسية دور حاسم في توجيه دفة الأحداث خلال هذه الفترة ورسم خارطة طريق للمرحلة الانتقالية من خلال إقامة مؤسسات سياسية تمارس السلطة، وهي المؤسسات التي كان معظمها موجودا ويعمل وفق دستور 1959، ومنها ما تم استحداثه لتسيير السلطة خلال المرحلة الانتقالية، ولعل ما سهل على النخبة السياسية لعب هذا الدور أمران أساسيان أولهما استمرارية الدول وأجهزتها الأساسية في العمل دون توقف، والأمر الثاني فهو قدرة النخبة السياسية ذاتها على الالتقاء على الحد الأدنى من الرؤية السياسية التي أطرت عملية الانتقال وترك الخلافات.²

وقد مرت مرحلة التوافق السياسي في تونس لتسيير المرحلة الانتقالية بعدة محطات ساهمت فيها النخبة السياسية بشكل كبير ويمكن إيجازها فيما يلي:

1- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي:

فلقد كان إنشاء هذه الهيئة بمثابة المخرج التوافقي في تلك الفترة التي شهدت ارتباكا في عملية نقل السلطة بعد شغور منصب رئيس الجمهورية وحلا للإشكال الذي طرحه تفويض مجلس النواب ومجلس المستشارين صلاحيتهما التشريعية لفائدة رئيس الجمهورية المؤقت، وما سببه من غياب في توازن المشهد السياسي وأساسا على مستوى العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إضافة إلى عدم وضوح الرؤية السياسية حول الخطوط العريضة لمرحلة الانتقال

¹ فائزة ويكن، دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد الثورة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 2013، 08، ص 86.

² عز الدين عبد المولى، مرجع سابق، ص 202.203.

الديمقراطي، وقد نجحت هذه الهيئة في الجمع بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية على الرغم من الجدل الذي رافق أشغالها وتركيبها وموازن القوى داخلها، وقد أسست لمجموعة الإجراءات القانونية والترتيبية التي أطرت عملية الانتقال الديمقراطي من خلال إصدارها عددا مهما من مشاريع المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة السياسية وكذا العامة.¹

2- الترويكا:

تعتبر الترويكا أول تجربة حكم ديمقراطي أفرزتها انتخابات حرة ونزيهة، إضافة إلى أنها أول تجربة حكم تشاركي وتعايش سياسي في سدة الحكم يجمع بين إسلاميين وعلمانيين في العالم العربي، الأمر الذي عده المحللون حالة نضج إضافية مرت بها تونس، حاولت أن تقتطع مع الاستقطاب الإيديولوجي الحاد الذي شهدته الحملة الانتخابية لانتخابات 23 أكتوبر 2011، وكان عنوانها التوافق السياسي مرة أخرى على مستوى الحكم بين مدارس سياسية وفكرية مختلفة، بعدما طلب الحزب الذي له أكثر مقاعد في المجلس الوطني التأسيسي التونسي وهو حركة النهضة من أحزاب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وكذا الحزب الديمقراطي التقدمي بالانضمام لتشكيل ائتلاف بقيادة مرشحها لرئاسة الحكومة السيد حمادي الجبالي، ولكن رفض الحزب الديمقراطي التقدمي المشاركة في حين قبل كل من حزب المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي هذا المشروع مع حزب حركة النهضة، وبذلك تم تشكيل الترويكا.²

3- الحوار الوطني:

وقد جاءت مبادرة الحوار الوطني من أجل إخراج تونس من الأزمة السياسية الحادة التي حدثت اثر الاغتيالات التي طالت رموزا أساسية أبرزها شكري بلعيد ولطفي البراهمي، ويختصر جانب كبير من الرأي العام التونسي والدولي الحوار الوطني في الجولة الأخيرة منه، وهي تلك التي أدت فيما بعد إلى التصويت على الدستور ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وقد تمت هذه الجولة في 25 أكتوبر 2013 للرباعي الراعي للحوار وهم الاتحاد العام التونسي للشغل، والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وكذا منظمة الأعراف، وهي المرحلة الرابعة من جولات الحوار الوطني التونسي ويمكن القول أن دعوات مختلف الأحزاب قبل انتخابات 2011 إلى إجراء حوار وطني أو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة إنقاذ وطني، كان من شأنها أن غدت وساهمت هي أيضا في جعل فكرة الحوار الوطني تتقدم وتشكل في أذهان الفاعلين السياسيين وضمن الرأي العام.³

وبعد تحقيق الحوار الوطني في تونس للتوافق السياسي بين الأطراف المتعارضة، توجهت النخبة السياسية في تونس لاستكمال بناء المؤسسات السياسية وهي أساسا مؤسسة الدستور، ومؤسسة البرلمان، وكذا مؤسسة الرئاسة والتي كانت نتيجة ثمرة توافق وطني ناتج عن حوار وطني للانتقال بتونس إلى مرحلة جديدة، ولقد مكن التفاهم

¹ هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص 02.

² هيثم سليمان، نفس المرجع، ص 04.

³ مراد حاتم، الحوار الوطني في تونس، دار بوجيل للنشر، تونس، 2015، ص ص 23.21.

النسبي بين النخبة السياسية التونسية حول نقاط الاختلاف والوفاق من الاقتراب أكثر من الشارع، وعدم وضع الخلافات الإيديولوجية كأولوية على الأقل في المراحل الأولى من التحول الديمقراطي في تونس، وهو الأمر الذي يفسر طبيعة المسار المختلف والمتقدم نسبيا للحالة التونسية مقارنة بالحالات العربية الأخرى التي شهدت انتفاضات شعبية.¹

الخاتمة:

لقد عرفت التجربة التونسية في التحول الديمقراطي صدى كبيرا بالرغم من فجائية ثورتها واحتجاجاتها الشعبية أواخر سنة 2010، وتجاوزها للنخبة السياسية التونسية بجميع أطرافها والتي حاولت اللحاق بها ولو متأخرة وعملت أن يكون لها دور وتأثير مهم وإيجابي في مرحلة التحول الديمقراطي، ومرحلة الانتقالية بالخصوص كونها المرحلة المهمة في العملية، وقد ساهمت في ذلك بشكل كبير وفعال خاصة في إنجاح عملية التغيير السياسي من خلال معرفتها وقيامها بادوار مختلفة كل حسب موقعه في المجتمع والحياة العامة، والقيام بمجموعة من المواقف بمختلف مكوناتها في التحولات التي شهدتها مسارات التغيير السياسي.

ويرتبط نجاح أي عملية تغيير سياسي في أي مجتمع بقدرة النخبة على الوقوف وقيادة الجماهير وتوجيهها، وهو الأمر الذي لم يتوفر في تونس قبل 2011، نظرا لسياسات التهميش والقمع وكذا الإقصاء التي عانت منها النخبة خلال فترة حكم بن علي، ولقد ساهمت مختلف التطورات والأحداث عبر تاريخ النخبة التونسية والإصلاحات التي عرفتتها تونس في تاريخها المعاصر في اكتساب النخبة لتكوين وقدرة على لعب ادوار وتأثيرات مهمة في التغيير السياسي خاصة بعد 2011، حيث سعت من خلالها إلى لعب دور بارز في مختلف مراحل العملية الانتقالية وقد نجحت في تجنيب تونس ما آلت إليه باقي الدول التي شهدت حراكا مجتمعا واحتجاجا شعبيا وبذلك يمكن اعتبار أن تونس أصبحت نموذجا يحتذى به خاصة في المنطقة العربية، نظرا لتجاوزها الأزمات العديدة التي واجهتها في مسيرتها نحو الديمقراطية وخاصة الجوانب السياسية منها، والتي ساهمت طبيعة النخبة السياسية التونسية فيها في مرات عديدة من خلال فتح قنوات الحوار ومحاوله التوصل إلى حلول وسطى لجميع الأطراف رغم كثرة الأزمات التي كادت تعصف بالعملية السياسية والتي تعتبر أهم عوامل نجاح التحول الديمقراطي.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. الأحمر المولودي، الانتخابات التونسية خفيا فاشل القوى الحداثية ومشاكل حزب النهضة الإسلامي دراسة حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2011.
2. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
3. لويس معلوف، المحدث في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت.
4. محمد حامد مهمور، علم الاجتماع السياسي، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

¹ إدريس لكريني وآخرون، أطوار الانتقال الديمقراطي أمال الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 319.

5. سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1980.
6. إسماعيل علي سعد، نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1978.
7. محمد عابد الجابري، العصبية والدولة معالم خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
8. أحمد زايد والزبير عروس، النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.
9. علي محمد علي، أصول الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الجزء الثالث، 2009.
10. محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
11. هشام محمد الاقداحي، سيكولوجية النخبة العليا والزعامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
12. صامويل هينغتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب غلوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993.
13. عز الدين عبد المولى، الإعلام في ثورة الشعب في تونس الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2012.
14. شريف حسن البوشي، الانتقال الديمقراطي العوامل والمراحل والأشكال، المعهد المصري للدراسات، مصر، 2019، ص 02.
15. عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، لبنان، 2012، ص 50.
16. هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017، ص 02.
17. مراد حاتم، الحوار الوطني في تونس، دار بوجيل للنشر، تونس، 2015، ص ص 21-23.
18. إدريس لكريني وآخرون، أطوار الانتقال الديمقراطي آمال الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 319.

المقالات:

1. فائزة ويكن، دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد الثورة، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 08، جامعة معسكر، الجزائر، 2013، ص 86.
2. محمد المقداد، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزات، مجلة المنارة، الأردن، العدد 2007، 07، ص 100.
3. نسرین نموشي، التحول الديمقراطي مقارنة مفهومية ونظرية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص 61.
4. عمر فرحاتي، معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة بسكرة، الجزائر، العدد 29، ص 138.
5. محمد بوزيدي، التغيير السياسي ملاحظات حول مقترحات التحليل الجلساسكسوني، المجلة المغربية للقانون والاقتصاد، العدد 17، ص 15.
6. محمد شطب عيدان الجمعي، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العراق، المجلد 01، العدد 2009، 04، ص 135.

الأطروحات:

1. فتحي معيني، دور النخبة التونسية في التغيير السياسي 2011/2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018.

2. مباركة سليمان، التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 110.
3. مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988/2008، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2009/2010، ص 32.

مواقع الانترنت:

1. عبد العظيم محمود حنفي، استراتيجيات الانتقال الديمقراطي، معهد الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/10/27، تاريخ الاطلاع 2019/09/20، رابط الموقع www.dohainstitute.org، ص 02.
2. راضية بوزيان، السيادة الشعبية والتحول الديمقراطي في العالم العربي بين القوانين والممارسة الفعلية الجزائر نموذجاً، 2012، تاريخ الاطلاع 2019/09/22، رابط الموقع <http://arabs-for-democracy.com>، ص 03.
3. إبراهيم توفيق حسنين، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات معهد الدوحة، 2011/10/27، تاريخ الاطلاع 2019/09/20، رابط الموقع <http://studies.aljazeera.net>، ص 01.